« حسان طروادة » جديد !

التحرك الاردني يصب في مجرى "كامب ديفيد"

دعم اميركي واوروبي لاقتراحات الملك حسين تصعيد النضال العسكري الفلسطيني هو الردّ الامثل والوحيد

زيارة الملك حسين لواشنطن، ولقاءاته بالمسؤولين الاميركيين، ارتدت طابعا كبيرا من الاهمية نظرا لتوقيت هذه الخطوة ، وعلاقتها بمجمل مسيرة التسوية . واذا كانت الزيارة شيئا عاديا بالنسبة لنظام كالاردن فان الخطورة كمنت في الخطاب الذي القاه الملك امام الجمعية العامة للامم المتحدة واوضح فيه موقف الاردن القابل للاعتراف بالكيان الصهيوني .

في هذا الوقت تتابع المفاوضات المصرية — « الاسرائيلية » ، اذ عقدت الجولة السادسة منها في الاسكندريه في السادس والعشرين من الشهر الحالي ، دون التوصل الى نتائج جديدة على صعيد « الحكم الذاتي » المقترح . ويقول أوساط الوفد المصري ان الخلافات الجوهرية حول الموضوع ما تزال تراوح مكانها رغم انقضاء ستة أشهر على توقيع المعاهدة . وفي حين « تصر مصر على رقابة دولية على الانتخابات (؟) ترفض « اسرائيل » هذه الصيغة مقدمة ضمانات حول سيرها « الديمقراطي » » . وككل مرة فان المشاكل المطروحة على المفاوضين لا يمكن أن تحل الا على مستوى الرؤساء ، كما تؤكد الأوساط المصرية .

غير ان ما يدور على الجبهة المصرية — « الاسرائيلية » هو تفتيش في غير موقعه . فالمتتبعين يرون ان هذا الجانب من المفاوضات لم يحقق أي تقدم على الاطلاق منذ أن بدأ ، وما يصدر عن اللقاءات بخصوصه ليس سوى كلام لا علاقة له بأي تطبيق أو تنفيذ عملي ، وهو اشبه بالذي يحاول أن يقص الظل بينما الاصل باق على ما هو .

واذا كان المصريون والصهاينة ماضون في تكريس « السابقة التاريخية » حسب تعبير بطرس غالي ، فان سياسة عزل « كامب ديفيد » واتفاقاته ما تزال هي ايضا مستمرة واخذة في التطور ، وليس الاشتباك الحـوي السوري — الصهيوني الاخير في الاجـواء اللبنانية وما تلاه من اعلان وتوضيح للموقف السوري سوى احد مظاهرها .

لكن يجب الاعتراف فعلا ان النشاط السياسي والدبلوماسي على الجبهة الشرقية بدأ يتخذ أشكالا جديدة تصب في اطار التسوية الاميركية المطروحة .

فالزيارة التي يقوم بها الملك حسين لواشنطن ولقاءته بالمسؤولين الاميركيين هي الخطوة الاردنية المنتظرة منذ زمن توقيع الاتفاق والتي حال دونها رفض لفظي « لكامب ديفيد » فرضه الوضع العربي بشكل عام والعلاقات مع سوريا وليبيا بشكل خاص ، جعل الاردن يتريث في طرح أوراقه .

أما اليوم ، وفي الخطاب الذي القاه الملك في الامم المتحدة ، فقد برز الموقف الاردني كموقف مناقض لطموحات وآمال الشعب الفلسطيني التي ادعى جاهدا تمثلها ، بالرغم مما اشاعته الصحافة الغربية عن « تفاهم » مسبق بين الملك ومنظمة التحرير الفلسطينية ، ميشروع الوفد الموحد الى مؤتمر دولي، وهو اقتراح أميركي كما اعتـرف الملك ، يرفضه الفلسطينيون لانه أولا وأخيرا سيشكل دعما لسياسة الولايات المتحدة ونصورها للحل .

ورغم ان هـذه الفكرة مستسلمـة ومرفوضة في الاساس ، فهي لا تخرج عن ذلك في تفاصيلها . ففي الوقت الذي تدعو فيه الى اعتراف فلسطيني بالكيان الصهيوني، تحرص على مراعاة الرغبة « الاسرائيلية » في تجنب الاعتراف باي وجود فلسطيني مستقل ، وهو ما يفتح الباب مجددا للتطل الاردني على وحدانيـة تمثيل منظمة التحرير للشعب الفلسطيني .

ولا يخرج هذا المشروع عن اطار القرار ٢٤٢ الذي يؤكد حق الكيان الصهيوني في الوجود والذي ما انفك الفلسطينيـون يختلف مصائلهم يعلنون رفضهم المطلق له .

أما الاقتراح الاردني الآخر فهو الدعوة الى عقد « مؤتمر دولي باشراف المنظمة الدولية لتحقيق تسوية شاملة لمشكلة الشرق الاوسط » . وقد ارفق الملك اقتراحه هذا بعبارات أوحت للمستمعين وكأنه يتكلم باسم المجموعة العربية كلها ، وبأن العرب سبق وان وافقوا علـى اقتراح مماثل عام ١٩٧٧ رفضتـه « اسرائيل » في حينه . وقد أيدت الدول الاوروبية التسع ، التي تحـدث باسمها وزير الخارجيـة الايرلندي ، دعوة الاردن الى التفاوض ، واعتبرت ان « القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨ يجب أن يكونا اساسا لحل سلمي » .

تلك هي اذا آمال التحرك الاردني الجديد — القديم الذي طالما حذرنا من خطورته على صفحاتنا.واذ اكان البعض قد وجد في موقفنا الثابت من النظام الاردني الميل « نظرنا » فان هذا التطرف مطلوب الآن من كل الذين يعارضون « كامب ديفيد » عمليا ويرفضون بالعمل السياسة الاميركية في الشرق الاوسط واهدافها المعادية لمصالح شعوبنا ، خاصة بعد ان فضح النظام الاردني اوراقه واعلن بطريقة مباشرة عن « تليين » في موقفه لصالح التسوية الاستسلامية .

واذا كانت النشاطـات الفلسطينية الاخيره قـد اكتسبت ابعادا دولية ، وفتحت مجالات دبلوماسية وسياسية واسعة امام القضية الفلسطينية ومؤيديها في العالم ، الا ان هذه النشاطات والاتصالات يجب ان لا تدخـل في اطار الاهداف الاستراتيجيـة لمنظمة التحرير .

ورغم كوننا لا نعارض أية تاكتيكات سياسية مرحلية تخدم وتفيد قضيتنا المركزية ، الا اننا نؤكد ان ثمة أمرين اثنين ، يستطيعان اذا ما تحققـا ان يبعدا النضال الفلسطيني عـن خطر الوقوع في المنزلقات الاميريالية وافخاخها المعادية له ، وبجعلان افقا ثوريا لاي تحرك فلسطيني مقبل .

وهذان الامران هما أولا الاستمرار في معاداة نهج الولايات المتحدة في مهم قضية الشعب الفلسطيني والابتعاد عن مجرى التسويه الذي طرحته في « كامب ديفيد » ، وابقاء اي نشاط سياسي فلسطيني مرهونا بمدى تصديه لهذه السياسة وتلك التسوية . وثانيا ، حشد كل الامكانيات والطاقـات والفعاليات لتعميق وتصعيد النضال العسكري ضد الكيان الصهيوني في الداخل والخارج ، والتركيز على فتح جبهات عسكرية أخرى امام النضال العسكري الفلسطيني ولا سيما الجبهة الاردنية .

ان العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والنظام الاردني يجب ان تحاكم من منطلق هاتين النقطتين واي تجاوز لهما يعتبر خروجا عـن مصلحـة الشعب الفلسطيني . ان العلاقة الاساسية يجب ان تقوم مع الحركة الوطنية الاردنية وقواها التقدمية التي ستطيع وحدها ان تفتح الحدود الاردنية أمام العمليات الفدائية وليس اللقاء والحوار مع الملك المعيل في قصر بسمان الذي شهد تصعيد اكبر مؤامره علـى ماضي وحاضر الشعب الفلسطيني وثورته المسلحة .

■

الملك حسين حرباء علينا أن نحذر من تلونها

المطلوب في هذه المرحلة هو رفع شعار الصمود السياسي والعسكري فقط سلاحنا الاستراتيجي في المعركة، هو تعبئة الجماهير واعطائها حرياتها الديمقراطية

تنشر « الهدف » الجزء الثاني مـن مقابله الرفيق أبو علي مصطفى ، حيث يتابع القاء الضوء على المرحلة الراهنـة وطبيعة التحديات التي تواجه الثوره ويولي اهتماما خاصا بضرورة واهمية الوقفه السياسيه بعد تسعه اعوام من المعركه التي خاضها النظام ضد الثوره الفلسطينية في أيلول .

□ ما هي نظرتكم الى ما يشبه حالة الانحسار بالنسبة للمقاومة الفلسطينية وعدم تمكنها من انتزاع قاعدة أو أكثر لها ؟

□ هذا الموضوع مرتبط بموازين القوى في تطورها وصعودها . وبالنسبة لنا كثورة مفروض ان نضع في حسابنا في موازين القوى هذه ، والعامل الذاتي .

صحيح قد نستفيد من ظروف موضوعية مساعدة في خلق اطار أوسع من التحالف الوطني الديمقراطي العربي مع ثورتنا تحالفات دولية ، مع البلدان الاشتراكية ، عوامل موضوعية مساعدة .

لكن يبقى ما يقرر في موازين القوى وهو العامل الذاتي ومدى الاستعداد ، يعني قطع أشواط على طريق ايجاد قواعد محررة حتى تستطيع الثورة من خلالها أن تابع مسيرتها من أجل التحرير .

لدينا مفهوم يرتكز الى قاعدة ثابتة وهو انه يستحيل التحرير ما لم تتوفر أرض عربيه محررة ، بمعنى عون استراتيجي وجغرافي وبشري عربي حتى نستطيع أن نتابع معركتنا الطويلة ضد كل القوى المعادية ، امبريالية وصهيونية ورجعية .

هذا الوضع اذا قلنا ان هناك أولويات فلا شك أن موقع الاردن هو الموقع الذي يحتل المركز الاول بمعنى موقعه بشريا بالنسبة لشعبنا وكذلك موقعه جغرافيا ، استراتيجيا الذي يلعب دورا كبيرا وبالتالي عدم تحصيلنا لهذا الموقع بعد ٩ سنوات من أيلول و ٨ سنوات من تموز ١٩٧١ لا يعني أن هناك خطا في النظره من حيث المبدأ وانما هناك عملية مراجعه جدية في السياسات السابقة التي قلنا انها أوقعتنا في المهزيمه وسنستطيع من خلالها ان نحقق على هذا الطريق هدفا المحدد .

وهذا لن يتم طبعا بعصا سحرية أو بقرار نتخذه نحن في غرف مغلقة ، وانما عبر عمليه نضالية تراكمية تتراكم فيها النضالات يوما بعد يوم ، نضالات سياسية معبوية جماهيرية حتى ستطيع ان نفرض وجودها في داخل الساحة .

وهذا الشيء لا يتم من خارج الساحة بما يمكن أن نقوله نحن فقط كمقاومـة فلسطينية بقدر ما يصبح جماهيرنا هناك مستعدة للانخراط في برنامج وطني موحد من أجل تحقيق هذا المكسب حتى الآن هناك عاملان :

★ ضعف البنى التنظيمية للمقاومة الفلسطينية بعد هزيمة أيلول وتموز .

★ السياسات التي اعتمدت في مهادنة النظام الاردني ، خاصة ، تلك التي دخلت في مراحل ما بعد أيلول .

المرحله الاولى شعار التصادم مع النظام الاردني واعتباره خصما رئيسيا يجب النضال ضده بالتضامن مع الحركه الوطنية الاردنية لاقامة نظام وطني ديمقراطي .

يمثل هذا في البرنامج العاشر والحادي عشر من المجلس الوطني الفلسطيني .

ثم البرنامج الثاني عشر بدأ بخجف من هذه اللهجة للانتقال الى مرحلة المواجهة مع النظام الاردني علـى مسالة التسوية ومن سياخـذ الدولة الفلسطينية نحـن ام النظام الاردني .

من هذا الموقع بدات تتجهد امكانية التعبئة على الشعار السياسي ، خاصة على مسالة التسوية ، ثم انتقلت في السنوات الاخيرة الى مرحلة أكثر خطورة وهي مرحلة التشارك مع النظام الاردني فيما يسمى باللجان المشتركة لدعم الصمود ، الخ ، والتي هي تلحق الضرر كليا بالمدى البعيد على امكانية التسـارع في تراكم العمليه النضالية .

ليس معنى أن نقول : لا تفاوض ولا علاقات مع النظام الاردني ، ان نكون في اليوم الثاني على ابواب اسقاط النظام الاردني .

هذا كلام مثالي مجرد ليس لـه أساس علمي لكن عندمـا نقول لا للتفاوض والتعايش مع النظام الاردني واقامة العلاقات الوطيدة معه كأننا نعرف انه ليس من ورائها مكاسب على الاطلاق . النظام الاردني يكسب منا ، نقول ذلك من أجل سريع وتيره العمليه النضالية .

١ — ماذا حدث بعد أن أخذ النظام هذه العلاقة واستخدمها بطريقه الخاصه .

النظام الاردني يقوم الآن بقمع حركة الجماهير الاردنية علـى طريقة اسمها التجمع الشعبي يعني طريقة بسيطة جدا تمثل الحد الادنى والتجمع الشعبي انبثق عن مؤتمر آذار ١٩٧٨ على ضوء صمود المعركة في الجنوب . مؤتمر شعبي انبثق عنه تجمع شعبي اعتقل جزء من اعضائه ، وعطل معالينه تحت مظلة التفاهم مع م. ت. ف.

قمع مظاهرات الطلبة في جامعة عمان وجامعة اليرموك لما خرجت المظاهرة ضد الوضع على معاهدتي كامب ديفيد .

لم تخرج المظاهرات لتقول يسقط النظام بل خرجت لتقول لا لكامب ديفيد ومع ذلك قمعها بالقوة .

لم يستطل النظام الاردني فقط ، بمسالة منظمة التحرير وانما استفاد مـن هذه العلاقة التي توتر معنويا على الجماهير للسير مع التضامن العربي ، للخروج من عزلته السياسية ، وتعزيز مواقعه الاقتصادية ثم يستطل الآن بالمواقع الدولية محاولا اظهار انه يستطيع أن يضمن الورقة الفلسطينية وانه يضعها في جيبـه في المفاوضات القادمة .

واذا كان هناك البعض يعتقد انه نتيجة تكتيكاته بالاقتراب من النظام الاردني سيمنع النظام من الذهاب الى كامب ديفيد هو مخطيء خطا فادحا .

النظام الاردني هو الذي رسم لنفسه هذا التكتيك لانه لا يستطيع الآن أن يقفز نفس القفزه التي قفزها السادات على زاوية ١٨٠ . وستكسر رقبتـه لانه لا يملك مؤهلات تعطيه نفس السرعة من القفز الساداتي .

وبالتالي هو الذي يرسم تكتيكاته . هو يعرف ان هذه المرحلة ليست مرحلة التعاطي مع الحلول الا انه يهيء لمرحلة قادمة .

هذا الشيء الذي يمارسه النظام الاردني تحت هذا الغطاء هو الذي يشكل الاعاقة لامكانية الوصول للنقطه التي ذكرتها ، أقول اعاقة ، وليس بالضرورة أن تشكل حاجزا تاريخيا لامكانية الوصول لهذه النقطة ، ولكن تشكل اعاقة لمدة سنوات على الاقل في سبيل العملية النضالية وباطؤ النمو في العمل الثوري علـى طريق التصادم مع النظام واظهار عيوبه وكشفه .. الخ ، بينما يحاول هو أن يظهره، بالوجه الوطني .

◀